

/كتاب الرجعة/

قال الله تبارك وتعالى: ﴿الطَّلُقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. وقال: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبِعُولِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨].

أخبرنا أبو سعيد ابن أبي عمرو، حدثنا أبو العباس الأصم، أخبرنا الربيع، أخبرنا الشافعي في قول الله عز وجل: ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾: يُقَالُ: إِصْلَاحُ الطَّلَاقِ بِالرَّجْعَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

١٥٢٤٦- وأخبرنا أبو زكريا ابن أبي إسحاق المزكي، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدوس، حدثنا عثمان بن سعيد، حدثنا عبد الله ابن صالح، عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس في قوله: ﴿وَبِعُولِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾. قال: يقول: إذا طلق الرجل المرأة تطلقاً أو اثنتين وهي حامل فهو أحق برجعتها ما لم تضع، ولا يحل لها أن تكتم حملها، وهو قوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾^(٢).

(١) الأم ٥/٢٤٣.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٤/١١٠، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢١٩٥) من طريق عبد الله بن صالح به.

١٥٢٤٧- وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا عبد الرحمن بن الحسن، حدثنا إبراهيم بن الحسين، حدثنا آدم، حدثنا ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد في قوله: ﴿وَبَعُولَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾: يعنى فى العدة^(١).

١٥٢٤٨- وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا أبو أحمد محمد بن محمد بن إسحاق الصّفّار، حدثنا أحمد بن محمد بن نصر اللّبّاد، حدثنا عمرو بن طلحة، حدثنا أسباط بن نصر، عن السّدّي، عن أبى مالك وأبى صالح عن ابن عباس، وعن مرة عن عبد الله، وعن ناسٍ من أصحاب رسول الله ﷺ. فذكر التفسير إلى قوله: ﴿الطَّلُقُ مَرَّتَانٍ﴾ قال: وهو الميقات الذى يكون عليها فيه الرجعة، فإذا طلق واحدة أو اثنتين؛ فإما يمسيك ويُراجع بمعروف، وإما يسكت عنها حتى تنقضي عدتها، فتكون أحق بنفسها^(٢).

١٥٢٤٩- أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن الحارث الفقيه، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر الأصبهاني، أخبرنا ابن أبي عاصم، حدثنا محمد بن منصور، حدثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا أبى، عن ابن إسحاق قال: كان الرجل يطلق امرأته، ثم يرجع قبل أن تنقضي العدة، ليس للطلاق وقت، حتى طلق رجل من الأنصار امرأته لسوء عشرة كانت بينهما، فقال: لأدعئك لا أئمتا ولا ذات زوج. فجعل يطلقها حتى إذا دنا

(١) تفسير مجاهد ص ٢٣٦. وأخرجه ابن جرير فى تفسيره ١١٦/٤ من طريق ابن أبي نجيح به.

(٢) أخرجه ابن جرير فى تفسيره ١٢٧/٤، ١٣١، ١٣٢ من طريق أسباط عن السدى به.

خُرُوجُهَا مِنَ الْعِدَّةِ رَاجِعَهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ كَمَا أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «الطَّلُقُ مَرَّتَانٍ فِيمَا سَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَنِ» فَوَقَّتَ لَهُمُ الطَّلَاقَ ثَلَاثًا، رَاجِعَهَا فِي الْوَاحِدَةِ وَفِي الثَّنَيْنِ، وَلَيْسَ لَهُ فِي الثَّلَاثَةِ رَجْعَةٌ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ». إِلَى قَوْلِهِ: «بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ»^(١).

وَحَدِيثُ رُكَاةٍ فِي الرَّجْعِيَّةِ قَدْ مَضَى ذِكْرُهُ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ^(٢).

١٥٢٥٠- وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ يَعْنِي الشَّيْبَانِيَّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ النَّضْرِ وَأَحْمَدُ بْنُ سَهْلِ قَالَا: حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا ثُمَّ يُمَهِّلَهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمَهِّلَهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ يُطَلِّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا. قَالَ: «وَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ». قَالَ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ يَقُولُ: أَمَا^(٣) أَنْتَ طَلَّقْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا ثُمَّ يُمَهِّلَهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً

(١) المصنف في الصغرى (٢٧١٤). وتقدم في (١٥٠٥٧).

(٢) تقدم في (١٥٠٩٢، ١٥٠٩١).

(٣) قال القاضي عياض: هذا لفظ مشكل. قيل معنى (أما أنت) بفتح الهمزة أى: إن كنت، فحذفوا الفعل الذى يلي (أن) وجعلوا (ما) عوضاً من الفعل وفتحوا (أن) وأدغموا النون فى (ما) وجاءوا بـ(أنت) مكان العلامة فى (كنت). يدل عليه قوله بعد: وإن كنت طلقته ثلاثاً فقد حرمت عليك. إكمال المعلم ١٥/٥، ١٦.

أُخْرَى، ثُمَّ يُمَهِّلُهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، وَأَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا فَقَدْ عَصَيْتَ اللَّهَ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ وَبَانَتَ مِنْكَ^(١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ» عَنْ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيَّةَ^(٢).

١٥٢٥١- أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ الْفَقِيهُ، أَخْبَرَنَا أَبُو حَامِدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ بِلَالِ الْبَزَّازِ، حَدَّثَنَا بَحْرُ بْنُ نَصْرِ الْمِصْرِيُّ بِمَكَّةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ (ح) وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ وَعَلِيُّ بْنُ حَمَّادٍ الْعَدْلُ قَالَا: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ / عَيْسَى بْنِ السَّكَنِ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسِ قَالَ: لَمَّا طَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ حَفْصَةَ أَمَرَ أَنْ يُرَاجِعَهَا فَرَاجِعَهَا^(٣). وَفِي حَدِيثِ [١٥٢/٧] يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ قَالَ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَلَّقَ حَفْصَةَ فَأَمَرَ أَنْ يُرَاجِعَهَا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَنَنْ أَجْلِهِنَّ

فَأَنْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَحوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُنْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا﴾

١٥٢٥٢- أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ، أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ، أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ: إِذَا شَارَفْنَ بُلُوغَ أَجْلِهِنَّ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٥٠٠)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٥٥٩) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بِهِ. وَيَنْظُرُ مَا تَقْدَمُ فِي (١٥٠٢٨-١٥٠٣٩).

(٢) مُسْلِمٌ (٣/١٤٧١).

(٣) الْحَاكِمُ ٢/١٩٦، ١٩٧ وَصَحَّحَهُ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ ٨/٨٤، وَالدَّارِمِيُّ (٢٣١١)، وَأَبُو يَعْلَى (٣٨١٥)، وَالْحَارِثُ (١٠٠٦- بَغِيَّةً) مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمٍ بِهِ.

فراجعوهنَّ بمَعروفٍ أو دَعوهنَّ تَنْقِضِي عِدَّتَهُنَّ بِمَعروفٍ. وَنَهَاهُمُ أَنْ يُمَسِّكُوهُنَّ ضِرَارًا لِيَعْتَدُوا، فَلَا يَحِلُّ إِمْسَاكُهُنَّ ضِرَارًا^(١).

١٥٢٥٣- أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُمَسِّكُوهُنَّ ضِرَارًا﴾ قَالَ: الضَّرَارُ أَنْ يُطَلِّقَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ^(٢) تَطْلِيقًا ثُمَّ يُرَاجِعُهَا عِنْدَ آخِرِ يَوْمٍ يَبْقَى مِنَ الْأَقْرَاءِ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا ثُمَّ يُرَاجِعُهَا عِنْدَ آخِرِ يَوْمٍ يَبْقَى مِنَ الْأَقْرَاءِ يُضَارُّهَا بِذَلِكَ^(٣).

١٥٢٥٤- وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ وَأَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّغَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، عَنْ زِيَادِ الْأَعْلَمِ، عَنْ الْحَسَنِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَلَا تُمَسِّكُوهُنَّ ضِرَارًا لِيَعْتَدُوا﴾. قَالَ: هُوَ الرَّجُلُ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ، فَإِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَنْقِضِي عِدَّتَهَا أَشْهَدَ عَلَى رَجَعَتِهَا، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا فَإِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَنْقِضِي عِدَّتَهَا أَشْهَدَ عَلَى رَجَعَتِهَا؛ يُرِيدُ أَنْ يُطَوَّلَ عَلَيْهَا^(٤).

(١) المصنف في المعرفة (٤٤٩٤)، والأم ٢٤٧/٥.

(٢) في الأصل: «امرأة».

(٣) تفسير مجاهد ص ٢٣٧. وأخرجه ابن أبي حاتم (٢٢٤٦) من طريق ورقاء به. وابن جرير في تفسيره ١٨٠/٤ من طريق ابن أبي نجيح به.

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٧٩/٤ من طريق آخر عن الحسن.

ورؤينا عن مسروق بن الأجدع معنى هذا^(١).

**باب ما جاء في عدد طلاق العبد، ومن قال: الطلاق بالرجال
والعدة بالنساء. ومن قال: هما جميعا بالنساء**

١٥٢٥٥- أخبرنا أبو زكريا ابن أبي إسحاق المزكى، حدثنا أبو العباس الأصم، أخبرنا الربيع بن سليمان، أخبرنا الشافعي، أخبرنا سفيان، عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة، عن سليمان بن يسار، عن عبد الله ابن عتبة، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين^(٢).

١٥٢٥٦- وأخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسن القاضي، حدثنا أبو العباس، أخبرنا الربيع، أخبرنا الشافعي، أخبرنا مالك (ح) وأخبرنا أبو أحمد المهرجاني، أخبرنا أبو بكر محمد بن جعفر المزكى، حدثنا محمد بن إبراهيم، حدثنا ابن بكير، حدثنا مالك، عن أبي الزناد، عن سليمان بن يسار، أن نفيعا- مكاتبا كان لأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أو عبدا- كانت تحته امرأة حرة فطلقها اثنتين، ثم أراد أن يرتجعها، فأمره أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتي عثمان بن عفان رضي الله عنه فيسأله عن ذلك، فذهب فلقيه عند الدرج آخذا بيد زيد ابن ثابت، فسألها فابتدراه جميعا فقالا: حرمت عليك، حرمت عليك^(٣).

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٧٩/٤، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢٢٤٩).

(٢) تقدم في (١٤٠١٠)، وسيأتي في (١٥٥٣٧).

(٣) المصنف في المعرفة (٤٤٩٦)، والشافعي ٢٥٨/٥، ومالك في الموطأ برواية يحيى بن بكير

(١٢/١٢- مخطوط)، وبرواية الليثي ٥٧٤/٢. وتقدم في (١٥٢١٥).

١٥٢٥٧- أخبرنا أبو زكريا ابن أبي إسحاق، حدثنا أبو العباس، أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي، أخبرنا مالك (ح) وأخبرنا أبو أحمد المهرجاني، أخبرنا محمد / بن جعفر المزكي، حدثنا محمد بن إبراهيم، ٣٦٩/٧ حدثنا ابن بكير، حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أن نفيًا- مكاتبًا لأم سلمة- طلق امرأة حرة تطلقتين، فاستفتى عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال: حرمت عليك^(١).

١٥٢٥٨- وأخبرنا أبو زكريا، حدثنا أبو العباس، أخبرنا الربيع، أخبرنا الشافعي، أخبرنا مالك (ح) وأخبرنا أبو أحمد، أخبرنا محمد بن جعفر، حدثنا محمد بن إبراهيم، حدثنا ابن بكير، حدثنا مالك، عن عبد ربه بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، أن نفيًا- مكاتبًا كان لأم سلمة زوج النبي ﷺ- استفتى زيد بن ثابت رضي الله عنه فقال: إنني طلقْتُ امرأة حرة تطلقتين. فقال زيد بن ثابت: حرمت عليك^(٢).

١٥٢٥٩- أخبرنا أبو الحسين ابن بشران ببغداد، أخبرنا إسماعيل بن محمد الصقار، حدثنا سعدان بن نصر، حدثنا معمر بن سليمان الرقي، حدثنا عبد الله بن بشر، عن أيوب السخيتاني، أن مكاتبًا كانت تحته حرة

(١) المصنف في المعرفة (٤٤٨٣)، والشافعي ٢/٥٥٨، ومالك في الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٢/١٢- مخطوط)، وبرواية الليثي ٢/٥٧٤، ومن طريقه الطحاوي في شرح المشكل عقب (٣٠٠٩).

(٢) المصنف في المعرفة (٤٤٨٢)، والشافعي ٢/٥٥٨، ومالك في الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٢/١٢- مخطوط)، وبرواية الليثي ٢/٥٧٤.

فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَتَيْنِ، فَأَتَى عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ رضي الله عنهما فَسَأَلَهُمَا عَنْ ذَلِكَ، فَاِبْتَدَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ^(١): حُرِّمَتْ عَلَيْكَ، وَالطَّلَاقُ بِالرِّجَالِ.

١٥٢٦٠- أَخْبَرَنَا أَبُو حَامِدٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الرَّازِيَّ الْحَافِظُ،

أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ زَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيَادٍ النَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي نَفِيعٌ أَنَّهُ كَانَ مَمْلُوكًا وَ^(٢)عِنْدَهُ حُرَّةٌ فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَتَيْنِ، فَسَأَلَ عَثْمَانَ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ رضي الله عنهما فَقَالَا: طَلَّاقُكَ [١٥٣/٧]، طَلَّاقُ عَبْدٍ، وَعِدَّتُهَا عِدَّةُ حُرَّةٍ^(٣).

١٥٢٦١- حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْخُسْرَوِجَرْدِيُّ مِنْ

أَصْلِهِ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْغَطْرِيفِ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَلِيفَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْحَوْضِيُّ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه قَالَ: الطَّلَاقُ بِالرِّجَالِ وَالْعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ^(٤).

١٥٢٦٢- أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدِ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ

يَعْقُوبَ، أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ

(١) في س، ص ٨، م: «وقال له».

(٢) بعده في س، ص ٨، م: «كانت».

(٣) المصنف في الصغرى (٢٧١٧). وأخرجه ابن أبي شيبة (١٨٤٤٣) من طريق هشام به.

(٤) المصنف في الصغرى (٢٧١٥).

نافع، عن ابنِ عُمَرَ رضي الله عنه قال: إذا طَلَّقَ العَبْدُ امرأته اثنتين فقد حُرِّمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أُمَّةً، وَعِدَّةُ الحُرَّةِ ثَلَاثُ حِيضٍ، وَعِدَّةُ الأُمَّةِ حِيضَتَانِ^(١). هكذا رواه مالك في «الموطأ».

١٥٢٦٣- وَقَدْ أَخْبَرَنَا أَبُو الحُسَيْنِ ابْنُ بَشْرَانَ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ الصَّفَّارِ، حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَقَّانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح) وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ الحَارِثِ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ الحَافِظُ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ التَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الأَزْهَرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه فِي الأُمَّةِ تَكُونُ تَحْتَ الحُرِّ: تَبِينُ بِتَطْلِيقَتَيْنِ وَتَعْتَدُ حِيضَتَيْنِ، وَإِذَا كَانَتِ الحُرَّةُ تَحْتَ العَبْدِ بَانَ تَبْتَلِيقَتَيْنِ وَتَعْتَدُ ثَلَاثَ حِيضٍ^(٢).

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ سَالِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ^(٣)، فَمَذَهَبُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ أَيُّهُمَا رَقٌّ نَقَصَ الطَّلَاقُ بِرِقِّهِ، هَذَا هُوَ مَذَهَبُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه فِي ذَلِكَ.

١٥٢٦٤- وَقَدْ أَخْبَرَنَا أَبُو الحُسَيْنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

(١) المصنف في المعرفة (٤٤٩٧)، والشافعي ٢٥٧/٥، ومالك ٥٧٤/٢، ومن طريقه الطحاوي في شرح المعاني ٦٢/٣، والنحاس في الناسخ والمنسوخ ص ٢١٣. وأخرجه الدارقطني ٣٨/٤ من طريق الربيع به.

(٢) الدارقطني ٣٩/٤. وأخرجه عبد الرزاق (١٢٩٥٩)، وابن أبي شيبة (١٨٤٤٤) من طريق عبيد الله بن عمر به. وأبو الجهم في جزئه (٣٨) من طريق نافع به.

(٣) أخرجه الدارقطني ٣٨/٤ من طريق سالم به.

بشران، أخبرنا أبو جعفر محمد بن عمرو الرزاز وإسماعيل بن محمد الصقار
قالا: حدثنا سعدان بن نصر، حدثنا عمر بن شبيب المسلمي، عن عبد الله بن
عيسى، عن عطية العوفي، عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ:
«طلاق الأمة ثنتان، وعدتها حيصتان»^(١). تفرّد به عمر بن شبيب المسلمي هكذا
مرفوعاً وكان ضعيفاً، والصحيح ما رواه سالم ونافع عن ابن عمر موقوفاً
على ما مضى.

أخبرنا أبو بكر ابن الحارث الفقيه قال: قال أبو الحسن علي بن عمر
الدارقطني الحافظ: حديث عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر عن
النبي ﷺ منكر غير ثابت من وجهين؛ أحدهما: أن عطية ضعيف وسالم
ونافع أثبت منه وأصح رواية. والوجه الآخر: أن عمر بن شبيب ضعيف لا
يحتج بروايته^(٢)، والله أعلم.

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال:
سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: عمر

(١) أخرجه المصنف في المعرفة (٤٤٩٨)، والدارقطني ٣٨/٤ من طريق سعدان به. وابن ماجه (٢٠٧٩)، وابن عدى في الكامل ١٦٩١/٥، والإسماعيلي في معجمه (١٣٩) من طريق عمر بن شبيب به. قال الذهبي ٢٩٦٤/٦: وعطية وا.

(٢) الدارقطني ٣٩١/٤.

وتقدم الكلام على عطية في (٢٨٠٢). وعمر بن شبيب المسلمي هو أبو حفص المذحجي الكوفي. ينظر الكلام عليه في: الجرح والتعديل ١١٥/٦، والمجروحين ٩٠/٢، وتهذيب الكمال ٣٩٠/٢١، وسير أعلام النبلاء ٤٢٨/٩. قال ابن حجر في التقريب ٥٧/٢: ضعيف.

ابن شبيبٍ لم يكن بشيءٍ، وقد رأيتُهُ^(١).

١٥٢٦٥- أخبرنا أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ وأبو بكرِ ابنِ الحارثِ الفقيه

قالا: أخبرنا عليُّ بنُ عُمَرَ الحافظُ، حدثنا أبو عمرو يوسُفُ بنُ يعقوبَ بنِ يوسُفَ بنِ خالدٍ، حدثنا إبراهيمُ بنُ عبدِ العزيزِ المَقُومُ، حدثنا صُغَدِيُّ بنُ سِنانٍ، عن مُظَاهِرِ بنِ أسَلَمَ، عن القاسِمِ بنِ محمدٍ، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «طَلاقُ العَبْدِ اثنتانِ، ولا تَحِلُّ له حتَّى تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَقَرُّهُ الأُمَّةُ حَيْضَتانِ، وتَزْوُجُ الحُرَّةُ على الأُمَّةِ، ولا تَزْوُجُ الأُمَّةُ على الحُرَّةِ»^(٢). كذا قال: «طَلاقُ العَبْدِ اثنتانِ».

١٥٢٦٦- وأخبرنا أبو محمدٍ عبدُ الله بنُ يوسُفَ الأصبهانيُّ، أخبرنا أبو

بكرٍ محمدُ بنُ الحُسَيْنِ بنِ الحَسَنِ القَطَّانُ، حدثنا عليُّ بنُ الحَسَنِ الهَلالِيُّ، حدثنا أبو عاصِمٍ، عن ابنِ جُرَيْجٍ، عن مُظَاهِرِ بنِ أسَلَمَ، عن القاسِمِ بنِ محمدٍ، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «تُطَلَّقُ الأُمَّةُ تَطْلِيقَتَيْنِ، وَقَرُّهُمَا حَيْضَتانِ». قال أبو عاصِمٍ: أَخْبَرَنِيهِ مُظَاهِرُ بنُ أسَلَمَ^(٣).

أخبرنا أبو سَعْدِ المَالِينِيُّ، أخبرنا أبو أحمدَ ابنُ عَدِيٍّ الحافظُ قال سَمِعْتُ

ابنَ حَمَادٍ يَقُولُ: قال البخاريُّ: مُظَاهِرُ بنُ أسَلَمَ عن القاسِمِ عن عائشةَ ضَعَّفَهُ أبو عاصِمٍ^(٤).

(١) تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري ٤٠٥/٣ (١٩٧٠).

(٢) الدارقطني ٣٩/٤.

(٣) أخرجه أبو داود (٢١٨٩)، والترمذي (١١٨٢)، وابن ماجه (٢٠٨٠) من طريق أبي عاصم به. وقال الترمذي: غريب. وضعفه الألباني في ضعيف أبي داود (٤٧٥)، وسيأتي في (١٥٥٤٢).

(٤) ابن عدى في الكامل ٢٤٤١/٦. وينظر التاريخ الكبير للبخاري ٧٣/٨.

١٥٢٦٧- أخبرنا أبو بكر ابن الحارث، أخبرنا علي بن عمر، حدثنا أبو بكر النيسابوري، حدثنا إبراهيم بن مرزوق، حدثنا أبو عامر، حدثنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم قال: سئل القاسم عن عدّة الأمة فقال: الناس يقولون: حيضتان. وإنّا لا نعلم ذلك في كتاب الله ولا في سنة نبيه ﷺ^(١).

١٥٢٦٨- وأخبرنا أبو بكر ابن الحارث، أخبرنا علي بن عمر، حدثنا أبو بكر النيسابوري، حدثنا أحمد بن منصور، حدثنا عبد الله بن صالح، حدّثنى الليث، حدّثنى هشام بن سعد، حدّثنى زيد بن أسلم قال: سئل القاسم عن الأمة كم تُطلّق؟ قال: طلاقها اثنتان وعدّتها حيضتان. قال: فقيل له: أبلعك عن النبي ﷺ في هذا؟ قال: لا^(٢).

١٥٢٦٩- أخبرنا أبو سعد الماليني، أخبرنا أبو أحمد ابن عديّ الحافظ، [١٥٣/٧] أخبرنا زكريّا الساجي، حدثنا بُندار، حدثنا أبو داود، حدثنا شعبة، عن أشعث بن سوار، عن الشعبي، عن مسروق، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: السنّة بالنساء في الطلاق والعدّة^(٣). أشعث بن سوار غير قوي^(٤).

(١) الدارقطني ٤/٤٠، ومن طريقه المصنف في المعرفة (٤٥٠١). وأخرجه البخاري في التاريخ الصغير ١١٩/٢ من طريق زيد بن أسلم به.

(٢) الدارقطني ٤/٤٠.

(٣) ابن عدي في الكامل ١/٣٦٤. وأخرجه سعيد بن منصور (١٣٣٩)، وأحمد في العلل (١٨٦٩)، والخطيب في الموضح ١/٤٧٨ من طريق شعبة به.

(٤) تقدم عقب (١٣٢٦٧).

١٥٢٧٠- وَقَدْ قِيلَ: عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ مُجَاهِدٍ عَنِ مَسْرُوقٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ. أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا (١) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ (٢) الْجَوَارِي، حَدَّثَنَا أَبُو يَزِيدَ يَوْسُفُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ كَامِلٍ الْقَرَاتِي، حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ طَالِبٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. فَذَكَرَهُ (٣). وَرُويَ عَنْهُ بِخِلَافِهِ:

١٥٢٧١- أَخْبَرَنَا الشَّرِيفُ أَبُو الْفَتْحِ الْعُمَرِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي شُرَيْحٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سَوَّارٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: الطَّلَاقُ بِالرِّجَالِ وَالْعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ (٤). هَكَذَا وَجَدْتُهُ فِي أَصْلِ كِتَابِهِ وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ.

١٥٢٧٢- أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الرَّوْذِبَارِيُّ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَلَّامٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا عَبَّادٌ، عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنه) قَالَ: السُّنَّةُ بِالنِّسَاءِ فِي الطَّلَاقِ وَالْعِدَّةِ (٥). هَكَذَا قَالَ.

(١ - ١) في س، م: «أحمد بن محمد».

(٢) في س، م: «الخوارزمي». وينظر الأنساب ١٠٢/٢.

(٣) أخرجه سعيد بن منصور (١٣٣٨) من طريق الأعمش عن عبد الله دون ذكر مجاهد ومسروق.

(٤) البغوي في الجعديات (٧١٨). وأخرجه الطبراني (٩٦٧٩) من طريق علي بن الجعد. وعبد الرزاق

(١٢٩٥٣)، وسعيد بن منصور (١٣٣٢)، وابن أبي شيبة (١٨٤٣٣) من طريق أشعث به. بلفظ

الحديث السابق.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (١٨٤٣٦) من طريق آخر عن ابن عباس.

١٥٢٧٣- وَقَدْ أَنْبَأَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ زُهَيْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: الطَّلَاقُ بِالرِّجَالِ وَالْعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ^(١).

١٥٢٧٤- قَالَ: وَحَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَلِيِّ رضي الله عنه قَالَ: الطَّلَاقُ - أَرَاهُ قَالَ - بِالرِّجَالِ وَالْعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ.

١٥٢٧٥- أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ الْمَهْرَجَانِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّهُ قَالَ: الطَّلَاقُ لِلرِّجَالِ وَالْعِدَّةُ لِلنِّسَاءِ^(٢).

وَقَدْ رَوَيْنَا حَدِيثَ عِكْرِمَةَ مَرَّةً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَرَّةً عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُرْسَلًا: «إِنَّمَا الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ»^(٣). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٥٢٧٦- أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ حَمَّادَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ التَّحَوِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، / عَنْ عَمْرِو^(٤) بْنِ مُعْتَبٍ، أَنَّ أَبَا حَسَنِ مَوْلَى بَنِي نَوْفَلٍ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١٨٤٤٢) عن وكيع به. وعبد الرزاق (١٢٩٥٠) من طريق عكرمة به.
(٢) مالك في الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٢/١٤-ظ - مخطوط) وبرواية الليثي (٢/٥٨٢). وأخرجه عبد الرزاق (١٢٩٥١)، وسعيد بن منصور (١٣٣٠)، وابن أبي شيبة (١٨٤٤٥) من طريق يحيى بن سعيد به.

(٣) تقدم في (١٥٢١٦-١٥٢١٧).

(٤) كذا في النسخ، وهو في المصادر الآتية سوى ابن أبي شيبة: «عَمْرٌ». وينظر تهذيب الكمال ٢١/٥٠٨.

أخبره أنه استفتى ابن عباس رضي الله عنهما في مملوك كانت تحت مملوكة فطلقتها تطليقتين فبانت منه، ثم إنهما أعتقا بعد ذلك، هل يصلح للرجل أن يخطبها؟ قال ابن عباس: نعم، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بذلك ^(١).

وكذلك قاله هشام عن يحيى عن عمرو بن معتب ^(٢). وقال بعض الرواة: علي بن المبارك عن يحيى عن عمرو بن معتب ^(٣). وكذلك قاله معاوية بن سلام عن يحيى عن عمر ^(٤).

وذكر أبو داود عن أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق أن ابن المبارك قال لمعمر: من أبو الحسن هذا؟ لقد تحمّل صخرة عظيمة ^(٥). يريد به إنكار ما جاء به من هذا الحديث.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١٦٢٨٠) وعنده: عمرو بن مغيث، والطحاوي في شرح المشكل (٣٠٠٩)، والطبراني (١٠٨١٣)، والدارقطني ٣/٣١١ من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين به. وعندهم: عمر ابن معتب.

(٢) ذكره أحمد في العلل عقب (١٢٩٠)، والبخاري في التاريخ الكبير ٦/١٩٣ عن هشام به. وعند أحمد: عمر، وعند البخاري: عروة.

(٣) أخرجه أحمد (٢٠٣١)، وأبو داود (٢١٨٧)، والنسائي (٣٤٢٧)، والدارقطني ٣/٣١٠، والحاكم ٢/٢٠٥ من طريق علي بن المبارك به. وعندهم: عمر بن معتب.

(٤) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٦/١٩٣، والطحاوي في شرح المشكل (٣٠٠٧)، والطبراني (١٠٨١٥) من طريق معاوية بن سلام به، وعندهم: عمر بن معتب. وعند البخاري: أبو حنين. بدلاً من: أبو حسن.

(٥) أبو داود عقب (٢١٨٨)، وأحمد عقب (٣٠٨٨). وأخرجه النسائي عقب (٣٤٢٨)، وابن ماجه (٢٠٨٢) من طريق عبد الرزاق به.

والحديث أخرجه عبد الرزاق (١٢٩٨٩)، ومن طريقه أحمد (٣٠٨٨)، والبخاري في التاريخ الكبير ٦/١٩٣، والنسائي (٣٤٢٨)، وابن ماجه (٢٠٨٢) من طريق معمر به.

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا الحسن بن محمد بن إسحاق، حدثنا محمد بن أحمد بن البراء قال: قال "أحمد بن البراء قال: قال" علي بن المديني وسئل عن عمرو بن معتب الذي روى عنه يحيى بن أبي كثير عن أبي الحسن حديث ابن عباس: قضى رسول الله ﷺ في مملوك كانت تحته أمة، فقال: مجهول، لم يرو عنه غير يحيى^(٢).

قال الشيخ: وعامة الفقهاء على خلاف ما رواه، ولو كان ثابتاً قلنا به، إلا أنا لا نثبت حديثاً يرويه من تجهل عدالته، وبالله التوفيق. وروى عن ابن مسعود وجابر من قولهما بخلاف ذلك:

١٥٢٧٧- أنبأني أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا أبو الوليد، أخبرنا الحسن بن سفيان، حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا عبد العزيز بن عبد الصمد، عن عطاء بن السائب، عن إبراهيم، عن ابن مسعود في عبد مملوك طلق امرأته تطليقتين ثم أعتقت قال: لا يتزوجها حتى تنكح زوجاً غيره^(٣).

١٥٢٧٨- قال: وحدثنا أبو بكر، حدثنا عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد، عن قتادة، عن أبي سلمة، عن جابر بن عبد الله قال: إذا أعتقت في عدتها فإنه يتزوجها و^(٤) تكون عنده^(٥) على واحدة^(٥).

(١ - ١) ليس في: س، م.

(٢) أخرجه العقيلي في الضعفاء ٣/١٩٢ عن علي بن المديني بلفظ: منكر الحديث.

(٣) ابن أبي شيبة (١٦٢٧٦).

(٤ - ٤) في الأصل: «يكون عندها».

(٥) ابن أبي شيبة (١٦٢٨١) وعنده: عن أبي سلمة وجابر.

بَابُ اثْتِمَانِ الْمَرْأَةِ عَلَى فَرْجِهَا، وَتَصَدِيقِهَا مَتَى ادَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا فِي مُدَّةٍ يُمَكِّنُ فِي مِثْلِهَا أَنْ تَنْقِضِيَ الْعِدَّةَ

١٥٢٧٩- أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُكْرَمٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي الضُّحَى، عَنِ مَسْرُوقٍ، عَنِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه قَالَ: مِنَ الْأَمَانَةِ اثْتِمَانُ الْمَرْأَةِ عَلَى فَرْجِهَا^(١).

١٥٢٨٠- / أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ٣٧٢/٧
الْحَسَنِ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا
وَرِقَاءُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، [١٥٤/٧] عَنِ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ
يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. قَالَ: يَعْنِي الْحَبْلَ، يَقُولُ: لَا تَقُولَنَّ
الْمَرْأَةُ: لَسْتُ حُبْلَى. ^(٢) وَهِيَ حُبْلَى^(٢)، وَلَا تَقُولَنَّ: إِنِّي حُبْلَى. وَلَيْسَتْ
بِحُبْلَى^(٣).

وَرَوَاهُ لَيْثُ ابْنُ أَبِي سُلَيْمٍ عَنِ مُجَاهِدٍ: فِي الْحَيْضِ وَالْحَبْلِ جَمِيعًا^(٤).

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ١٢٥/٢، وابن أبي شيبة (١٩٥١٨، ١٩٥١٩)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٥١٤)، وابن جرير في تفسيره ٢٠٠/١٩، والحاكم ٤٢٢/٢ من طريق الأعمش به. وسيأتي في (١٥٤٩٢).

(٢) (٢-٢) ليس في: م.

(٣) تفسير مجاهد ص ٢٣٦. وأخرجه ابن أبي شيبة (١٩٣٢٧) من طريق ورقاء به بذكر الحبل والحيض. وابن جرير في تفسيره ١٠٨/٤ من طريق ابن أبي نجيح به، وعنده بذكر الحبل والحيض.

(٤) سيأتي في (١٥٥٠٣).

باب: الرَّجْعِيَّةُ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ تَحْرِيمَ الْمَبْتُوتَةِ حَتَّى يُرَاجِعَهَا

١٥٢٨١- أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْمُزَكِّي، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ، أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ فِي مَسْكَنِ حَفْصَةَ رضي الله عنها وَكَانَتْ ^(١) طَرِيقَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَكَانَ يَسْلُكُ الطَّرِيقَ الْآخَرَ مِنْ أَدْبَارِ الْبُيُوتِ كِرَاهِيَةً أَنْ يَسْتَأْذِنَ عَلَيْهَا حَتَّى رَاجَعَهَا ^(٢).

وَرُوِّينَا عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُمَا قَالَا: لَا يَحِلُّ لَهُ مِنْهَا شَيْءٌ مَا لَمْ يُرَاجِعَهَا ^(٣).

بابُ الرَّجْلِ يُشْهَدُ عَلَى رَجْعَتِهَا وَلَمْ تَعْلَمْ بِذَلِكَ
حَتَّى تَزَوَّجَ زَوْجًا آخَرَ

قال الشافعي رحمه الله: هي زوجة الأول، قال رسول الله ﷺ: «إذا أنكح الوليان فالأول أحق» ^(٤). وقد مضى / هذا الحديث بأسانيد ^(٥).

١٥٢٨٢- أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَأَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ

(١) في س، ص ٨، م: «كان».

(٢) في س، ص ٨: «يراجعها».

والأثر عند المصنف في المعرفة (٤٥٠٣)، والشافعي ٢٤١/٥، ومالك ٥٨٠/٢، ومن طريقه سننون في المدونة ٤٢٤/٢.

(٣) ينظر الأم ٢٤١/٥، ٢٤٢، ومصنف عبد الرزاق (١١٠٣٠).

(٤) الأم ١٦/٥.

(٥) تقدم في (١٣٩٠٨، ١٣٩٠٩، ١٣٩١٥ - ١٣٩٢٢) من حديث سمرة وعقبة بن عامر.

قالا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أخبرنا الربيع بن سليمان، أخبرنا الشافعي، أخبرنا يحيى بن حسان، عن عبيد الله بن عمرو، عن عبد الكريم ابن مالك الجزري، عن سعيد بن جبير، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في رجل يُطلق امرأته، ثم يشهد على رجعتها ولم تعلم بذلك، قال: هي امرأة الأول، دخل بها الآخر أو لم يدخل^(١).

باب ما جاء في الإشهاد على الرجعة

قال الله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

١٥٢٨٣- أخبرنا أبو الحسين ابن بشران ببغداد، أخبرنا إسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا الحسن بن علي بن عفان، حدثنا عبد الله بن نمير، عن عبيد الله، عن نافع قال: طلق ابن عمر رضي الله عنه امرأته صفية بنت أبي عبيد تطلقاً أو تطليقتين، فكان لا يدخل عليها إلا بإذن، فلما راجعها أشهد على رجعتها ودخل عليها^(٢).

١٥٢٨٤- أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد ابن أبي عمرو قالوا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا العباس بن محمد، حدثنا الأسود

(١) المصنف في المعرفة (٤٥٥)، والشافعي ٢٤٥/٥.

(٢) المصنف في الصغرى (٢٧٢٢). وأخرجه ابن أبي شيبه (١٧٩٥٤، ١٩١٦٣) من طريق عبيد الله بن عمر به. وعبد الرزاق (١١٠٢٥) من طريق نافع به، وليس عنده ذكر الرجعة.

ابنُ عامرٍ، حدثنا حمادٌ، عن قتادةَ ويونسَ، عن الحسنِ، وأيوبَ، عن ابنِ سيرينَ، أنَّ عمرانَ بنَ حصينٍ رضي الله عنه سئلَ عن رجلٍ طلقَ امرأتهُ ولم يُشهِدْ، وراجعَ ولم يُشهِدْ؟ قال عمرانُ: طلقَ في غيرِ عدَّةٍ وراجعَ في غيرِ سنَّةٍ، فليُشهِدِ الآنَ^(١).

بابُ نِكَاحِ الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا

قال الشافعيُّ رحمه الله: قال اللهُ تبارك وتعالى في الطَّلَقِ الثَّالِثَةِ: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا مَحْلَ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]. فاحتملت الآية: حتَّى يُجامِعَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ. ودلَّت على ذلك السنَّةُ، فكانَ أولى المعاني بكتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ ما دلَّت عليه سنَّةُ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وآله^(٢).

١٥٢٨٥- حدثنا أبو محمد عبد الله بن يوسف، أخبرنا أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد البصري بمكة، حدثنا الحسن بن محمد الزعفراني، حدثنا سفيان بن عيينة (ح) وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أخبرنا الربيع بن سليمان، أخبرنا الشافعي، أخبرنا ابن عيينة، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وآله سمعها

(١) المصنف في المعرفة (٤٥٠٨)، وفيه: حماد عن أيوب. وأخرجه الطبراني ١٤٢/١٨ (٣٠٠) من طريق حماد دون ذكر أيوب. وعبد الرزاق (١٠٢٥٥، ١٠٢٥٧)، وابن أبي شيبة (١٧٩٦٥) من طريق أيوب به. وسعيد بن منصور (١٣٢٣)، وابن المقرئ في معجمه (٥٩١) من طريق ابن سيرين به.

(٢) الأم ٥/٢٤٨.

تَقُولُ: جَاءَتْ امْرَأَةً رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي فَبَتَّ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّبِيرِ، وَإِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ. فَتَبَسَّمَ / النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟»^{٧٤/٧} لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ». قَالَتْ: وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤَدَّنَ لَهُ، فَنَادَى: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَا تَسْمَعُ مَا تَجَهَّرُ بِهِ هَذِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟! لَفِظُ حَدِيثِ الشَّافِعِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ الزُّعْفَرَانِيِّ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ امْرَأَةً رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ إِلَى قَوْلِهِ: «لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ وَتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ». لَمْ يَذُكُرْ مَا بَعْدَهُ^(١). [١٥٤/٧] رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرِهِ، كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ^(٢).

١٥٢٨٦- وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ وَأَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ وَأَبُو زَكَرِيَّا ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبَتَّ طَلَاقَهَا، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ

(١) المصنف في الصغرى (٢٧٢٦)، والمعرفة (٤٥١٠)، والشافعي ٢٤٨/٥، وعنه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٥٣٥). وأخرجه أبو عوانة (٤٣١٩) عن الربيع به. وتقدم في (١٥٠٥٩).
(٢) البخاري (٢٦٣٩)، ومسلم (١٣٤٤/١١١).

عبد الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْبِرِ، فجاءت رسولَ اللَّهِ ﷺ فقالت: إنَّها كانت تحت رِفَاعَةَ، فطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْبِرِ وَإِنَّهُ وَاللَّهِ مَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ هَذِهِ الْهُدْبَةِ. وَأَخَذَتْ بِهُدْبَةٍ مِنْ جِلْبَابِهَا. قال: فَتَبَسَّمَ رسولُ اللَّهِ ﷺ ضاحِكًا وقال: «لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةَ؟ لا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ». قال: وأبو بكرٍ ﷺ جالسٌ عند رسولِ اللَّهِ ﷺ وخالدُ بنُ سعيدِ بنِ العاصِ جالسٌ ببابِ الحُجْرَةِ لَمْ يُؤذَنْ لَهُ، فَطَفِقَ خَالِدٌ يُنَادِي أَبَا بَكْرٍ ﷺ: أَلَا تَرَجُرُ هَذِهِ عَمَّا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رسولِ اللَّهِ ﷺ^(١)؟ رَوَاهُ مسلمٌ في «الصحيح» عن أبي الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةَ عن ابنِ وهبٍ^(٢).

١٥٢٨٧- أخبرنا أبو عمرو محمد بن عبد الله الأديب، أخبرنا أبو بكر الإسماعيلي، حدثنا جعفر بن محمد الفريابي، حدثنا عمرو بن علي، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا هشام، حدثني أبي، عن عائشة رضي الله عنها أن امرأة من بنى قريظة تزوجها رجل منهم، فطلقها فتزوجها آخر، فأنت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، ما معه إلا مثل هذه الهدبة. فقال: «لا، حتى يذوق عسيلاتك وتذوق عسيلته»^(٣). رَوَاهُ البخاريُّ في «الصحيح» عن عمرو بن علي^(٤).

(١) أخرجه الخطيب في الكفاية ١٣/١، ١٤ عن أبي بكر أحمد بن الحسن به. وأبو عوانة (٤٣٢٠)، (٤٥٤٧)، وأبو نعيم في مستخرجه (٣٤٥٢) من طريق ابن وهب به. وابن جرير في تفسيره ١٧٠/٤ من طريق يونس به.

(٢) مسلم (١١٢/١٤٣٣).

(٣) أخرجه أحمد (٢٥٦٠٥) عن يحيى به. ومسلم (١١٤/١٤٣٣) من طريق هشام به.

(٤) البخاري (٥٣١٧).

١٥٢٨٨- أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني أبو الوليد الفقيه، أخبرنا الحسن بن سفيان، حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا ابن فضيل، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن الرجل يتزوج المرأة فيطلقها ثلاثا، فقالت: قال رسول الله ﷺ: «لا تحل للأول حتى يذوق الآخر عسيلتها وتذوق من عسيلته»^(١). رواه مسلم في «الصحيح» عن أبي بكر ابن أبي شيبة^(٢).

١٥٢٨٩- وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا أبو معاوية، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: طلق رجل امرأته فتزوجت زوجا غيره، فدخل بها ومعه مثل الهدية، فلم يصل منها إلى شيء تريده، فلم يلبث أن طلقها، فأتت النبي ﷺ فسألته عن ذلك فقالت: يا رسول الله، إن زوجي طلقني، وإني تزوجت زوجا غيره فدخل بي ولم يكن معه إلا مثل الهدية، فلم يقربني إلا هنة^(٣) واحدة، لم يصل مني إلى شيء، أفأجل لزوجي الأول؟ فقال: «لا تحلين لزوجك الأول حتى يذوق الآخر عسيلتك وتذوقين عسيلته»^(٤). رواه البخاري في «الصحيح» عن محمد بن أبي

(١) ابن أبي شيبة (١٧٠٩٨)، ومن طريقه أبو نعيم في مستخرجه (٣٤٥٤).

(٢) مسلم (١٤٣٣/١٤٤ عقب ١١٤).

(٣) في س، ص ٨، ومسند أحمد: «هبة». والهنة: مرة. مشارق الأنوار ٢/٢٧١.

(٤) أحمد (٢٥٩٢٠). وأخرجه إسحاق (٧١٨)، وأبو نعيم في مستخرجه (٣٤٥٤) من طريق أبي معاوية

مُعاويةَ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ^(١).

١٥٢٩٠- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْفَضْلِ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَتَزَوَّجَتْ زَوْجًا فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتَجِلُّ لِلأَوَّلِ؟ قَالَ: «لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا كَمَا ذَاقَ الأَوَّلُ»^(٢). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُثَنَّى^(٣).

وَرَوَاهُ أَيْضًا الأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا^(٤).

٣٧٥/٧ ١٥٢٩١- / أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ الْحَسَنِ وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ الْمَسُورِ بْنِ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيِّ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَتْ امْرَأَتَهُ تَمِيمَةَ بِنْتَ وَهْبٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا، فَتَكَحَّهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ، فَاعْتَرَضَ عَنْهَا^(٥) فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَمَسَّهَا،

(١) البخارى (٥٢٦٥)، ومسلم (١٤٣٣/عقب ١١٤).

(٢) المصنف فى المعرفة (٤٤٢٧). وأخرجه النسائى (٣٤١٢)، وابن جرير فى تفسيره ١٧٢/٤ عن محمد بن المثنى. وتقدم فى (١٥٠٤٤، ١٥٠٦٠).

(٣) البخارى (٥٢٦١)، ومسلم (١٤٣٣/عقب ١١٥).

(٤) أخرجه أحمد (٢٤١٤٩)، وأبو داود (٢٣٠٩)، والنسائى (٣٤٠٧)، وابن حبان (٤١٢٢) من طريق الأسود مرفوعًا، وعند أحمد مرفوعًا وموقوفًا.

(٥) اعترض عنها: أى: أصابته علة أضعفت ذكره عن الجماع، وقد كان يأتى النساء قبل. مشارق الأنوار ٧٥/٢.

فَطَلَّقَهَا وَلَمْ يَمَسَّهَا، فَأَرَادَ رِفَاعَةَ أَنْ يَنْكِحَهَا وَهُوَ زَوْجُهَا الَّذِي كَانَ طَلَّقَهَا قَبْلَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنَهَاها عَنْ تَزْوِيجِهَا وَقَالَ: «لَا تَحِلُّ لَكَ حَتَّى تَذُوقَ الْعُسْبَلَةَ»^(١).

١٥٢٩٢- وأخبرنا أبو بكرٍ أحمدُ بنُ الحَسَنِ وأبو زَكَرِيَّا ابنُ أبي إِسْحَاقَ قَالَا: حدثنا أبو العباسِ مُحَمَّدُ بنُ يَعْقُوبَ، أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بنُ سُلَيْمَانَ، أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ الْمَسُورِ بْنِ رِفَاعَةَ [١٥٥/٧] الْقُرْطُبِيُّ، عَنِ الزُّبَيْرِ ابنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَتْ أَمْرَأَتَهُ تَمِيمَةَ^(٢) بِنْتَ وَهَبٍ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَاهُ^(٣).

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ يَحْيَى بنُ بُكَيْرٍ عَنِ مَالِكٍ وَلَمْ يَقُلْ: عَنِ أَبِيهِ. وَقَالَ: تَمِيمَةَ بِنْتَ وَهَبٍ^(٤).

١٥٢٩٣- أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ وَأَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بنُ الْحَسَنِ قَالَا: حدثنا أبو العباسِ مُحَمَّدُ بنُ يَعْقُوبَ، حدثنا مُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاقَ الصَّغَانِيُّ، حدثنا أَبُو عُبَيْدٍ، حدثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنِ سُفْيَانَ، عَنِ عَلْقَمَةَ، عَنِ رَزِينِ الْأَحْمَرِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ (ح) وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدِ الْمُقْرِي،

(١) ابن وهب (٢٦٤). وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٢٥٧) من طريق مالك به.

(٢) في الأصل: «تهيمة». والمثبت كما في حاشيته.

(٣) المصنف في المعرفة (٤٥١١)، والشافعي ٢٤٨/٥، ومالك ٥٣١/٢، ومن طريقه ابن حبان (٤١٢١).

(٤) بعده في س، ص ٨، م: «فذكر الحديث بمعناه».

والحديث عند مالك في الموطأ برواية يحيى بن بكير (٣/١٢، و٣-مخطوط)، وبرواية الليثي

٥٣١/٢.

أخبرنا الحسن بن محمد بن إسحاق، حدثنا يوسف بن يعقوب، حدثنا محمد بن كثير العبدى، حدثنا سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن رزين، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سُئِلَ وهو على المنبر عن رجل طلق امرأته ثلاثا، فتزوجها غيره فأغلق الباب وأرخت الستر وكشف الخمار ثم فارقها، قال: «لا تحلُّ للأول حتى يذوق عُسَيْلتها الآخِرُ»^(١). لفظ حديث العبدى. وكما قال العبدى في إسناده قاله أيضا أبو أحمد الزبيرى^(٢)، والصحيح رواية عبد الرحمن بن مهدى، فقد رواه وكيع مرة عن سفيان فقال: عن علقمة عن رزين بن سليمان الأحمرى^(٣).

١٥٢٩٤- وخالفه شعبة في إسناده، فرواه عن علقمة بن مرثد عن سالم بن رزين عن سالم بن عبد الله عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم. أخبرناه أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر أحمد بن الحسن قالا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا محمد بن إسحاق، أخبرنا خلف ويحيى بن معين قالا: حدثنا غندر، حدثنا شعبة. فذكره^(٤).

(١) أخرجه أحمد (٥٢٧٧)، والبخارى فى التاريخ الكبير ١٣/٤، والترمذى فى العلل (٢٧١) من طريق ابن مهدى به. وعبد الرزاق (١١٣٥) من طريق سفيان بالإسناد الثانى.

(٢) أخرجه أحمد (٤٧٧٧)، وفى العلل (١٧٥٧)، وابن جرير فى تفسيره ١٧٤/٤ من طريق أبى أحمد الزبيرى به.

(٣) أخرجه ابن أبى شيبة (١٧١٠٠)، ومن طريقه ابن أبى حاتم فى العلل ١٠٥/٤، وأحمد (٤٧٧٦)، والنسائى (٣٤١٥) من طريق وكيع به. وابن أبى شيبة (١٧٠٩٩)- ومن طريقه ابن أبى حاتم فى العلل ١٠٥/٤- عن وكيع بالوجه الآخر.

(٤) أخرجه أحمد (٥٥٧١)، والبخارى فى التاريخ الكبير ١٣/٤، والنسائى (٣٤١٤)، وابن ماجه =

وَبَلَّغْنِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ وَهَنَّ حَدِيثَ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ جَمِيعًا^(١). وَعَنْ أَبِي زُرْعَةَ أَنَّهُ قَالَ: حَدِيثُ سُفْيَانَ أَصَحُّ^(٢).

قال الشيخ: ورواية وكيع وعبد الرحمن عن سُفْيَانَ أَصَحُّ؛ فَقَدْ رَوَاهُ قَيْسُ ابْنُ الرَّبِيعِ فَقَالَ: حَدَّثَنَا عَلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ عَنْ رَزِينِ الْأَحْمَرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى الْمِنْبَرِ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبَاتَتْ مِنْهُ. فَذَكَرَهُ.

١٥٢٩٥- أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ جَنَاحُ بْنُ نَدِيرٍ الْمُحَارِبِيُّ بِالْكُوفَةِ، أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ ابْنُ دُحَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا قَيْسٌ. فَذَكَرَهُ^(٣).

وَكَانَ شُعْبَةُ يَقُولُ: سُفْيَانُ أَحْفَظُ مِنِّي^(٤). وَقَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: إِذَا اخْتَلَفَا أَخَذْتُ بِقَوْلِ سُفْيَانَ^(٥).

وَرُوِيَ فِي ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم:

١٥٢٩٦- حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدٌ

= (١٩٣٣) من طريق غندر به. وقال الألباني في صحيح ابن ماجه (١٥٦٩): صحيح بما قبله.

(١) ينظر التاريخ الكبير ١٣/٤.

(٢) أخرجه الترمذى فى العليل عقب (٢٧١)، وابن أبى حاتم فى العليل ١٠٤/٤ عن أبى زرعه به.

(٣) ذكره الدارقطنى فى العليل ١٣/١٨٠، والطبرانى (١٣٠٨٦) عن قيس بن الربيع به، وعنده: سليمان ابن رزين.

(٤) تقدم فى (١١٢٨٣).

(٥) ذكره البخارى فى التاريخ الكبير ٩٣/٤ معلقاً، والترمذى عقب (٢٩٠٨)، وابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل ٦٣/١، والبعغوى فى الجعديات (١٩١٦) عن على بن المدينى عنه.

ابن الحسين القطان، أخبرنا علي بن الحسن الهلالي، حدثنا يحيى بن حماد، حدثنا محمد بن دينار، عن يحيى بن يزيد الهنائي قال: سألت أنس بن مالك عن رجل تزوج امرأة وقد كان طلقها زوجها - أحسبه قال: ثلاثاً - / فلم يدخل بها الثاني. فقال: سئل رسول الله ﷺ فقال: «لا تحل له حتى يذوق غسيلتها وتذوق غسيلته»^(١).

١٥٢٩٧- أخبرنا أبو زكريا ابن أبي إسحاق المزكي، أخبرنا أبو الحسن الطرائفي، حدثنا عثمان بن سعيد، حدثنا عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾. يقول: إن طلقها ثلاثاً فلا تحل له حتى تنكح زوجاً^(٢). ثم قال: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾. يقول: إذا تزوجت بعد الأول فدخل بها الآخر، فلا حرج على الأول أن يتزوجها إذا طلقها الآخر أو مات عنها^(٣).

ورؤينا عن القاسم بن محمد في موت الثاني عنها قبل أن يمسه: لا يحل لزوجه الأول أن يتزوجها^(٤).

(١) أخرجه أحمد (١٤٠٢٤)، والبخاري (٦٥٢٧)، وأبو يعلى (٤٢٩٩)، وابن جرير في تفسيره ١٧٣/٤، والطبراني في الأوسط (٢٣٧٢)، وابن عدى في الكامل ٣٢٠٥/٦ من طريق محمد بن دينار به. (٢) بعده في س، م: «غيره».

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٦٦/٤، ١٧٥، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢٢٣٠) من طريق عبد الله بن صالح به. وعند ابن أبي حاتم بذكر الشطر الأول. وعلق الشطر الثاني عقب (٢٢٣٤) عن ابن عباس.

(٤) ينظر الموطأ ٥٣١/٢، ٥٣٢.

بَابُ الرَّجْلِ تَكُونُ تَحْتَهُ أُمَّةٌ فَيُطَلِّقُهَا ثَلَاثًا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا

١٥٢٩٨- أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزَّاهِدُ^(١)، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ يَعْنِي الْحَنْفِيَّ قَالَ: سَأَلَ ابْنُ الْكَوَّاءِ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْمَمْلُوكَةِ تَكُونُ تَحْتَ الرَّجْلِ، فَيُطَلِّقُهَا تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ يَشْتَرِيهَا فَقَالَ: لَا تَحِلُّ لَهُ^(٢).

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ عَنْ شُعْبَةَ.

١٥٢٩٩- وَأَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْمِهْرَجَانِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْمُزَكِّيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبُوشَنجِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الرَّجْلِ يُطَلِّقُ الْأُمَّةَ ثَلَاثًا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا: إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ. قَالَ: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: قَالَ ذَلِكَ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ^(٣).

١٥٣٠٠- أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ الرَّقَاءُ، أَخْبَرَنِي عَثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، [١٥٥/٧ ط] حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي

(١) في س، م: «الزاهري».

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٣٠٠١)، وابن أبي شيبة ٤٣/٦ (٩٧/١٦٣٦١) من طريق شعبة به، وعندهما: عن أبي عون.

(٣) مالك في الموطأ برواية يحيى بن بكير (١٢/٥-مخطوط)، وبرواية الليثي ٥٣٧/٢، ومن طريقه عبد الرزاق (١٢٩٩٢)، وابن أبي شيبة (١٦٢٦٧)، وأحمد في العلل (٢٦٩٤).

الزناد، عن أبيه، عن الفقهاء من أهل المدينة فيمن تزوج أمة ثم بانَّت منه بالبتة، ثم استسرها سيدها، ثم ابتاعها زوجها بعد ذلك، فلا ^(١) يُجلُّها له استسرا^(١) سيدها إياها، ولا تجلُّ له بملك يمينه حتى تنكح زوجا غيره ^(٢).

١٥٣٠١- أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرنا علي بن عبد الرحمن بن

ماتى، حدثنا أحمد بن حازم، أخبرنا عبيد الله بن موسى، عن سفيان، عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن عبيدة السلماني قال: لا تجلُّ له إلا من الباب الذي حرمت عليه. في رجل تزوج مملوكة فطلقها تطليقتين، ثم اشتراها، وقال: إذا كان تحت الرجل مملوكة فطلقها تطليقتين، ثم وقع عليها سيدها فقال: لا يُجلُّها السيد لزوجها إلا أن يكون زوجا ^(٣).

(١ - ١) في س، ص ٨، م: «تجلُّ له باستسرا».

(٢) ذكره المصنف في الصغرى (٢٧٣٠).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (١٦٢٧٠) من طريق شعبة بمعناه مختصرا. وذكره المصنف في الصغرى (٢٧٣٠).